

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

تمديد المقال الباهر لصاحب الجواهر

لقد استمستك الجواهر «السيرة العملية من المسلمين» لتحطيم وجوبها التعينيّ فترة الغيبة قائلاً:

«على أن من المعلوم عدم استغراق النّواب الخلق كافّة (فلم يُبعثوا لكافة النّاس) كمعلوميّة كثرة عوارض النّواب من الموت و الجنون و الفسق و نحوها، فمع فرض كون الجمعة ما صلّيت في ذلك الزّمان إلّا مع المعصوم أو نائبه (الخاصّ لدى مناطقه مع حضوره) كما سمعته من الشّيخ و غيره ممّن حكى هذه السّيرة، لا بدّ أن تكون غير واجبة على الأعيان (لا عينيّاً و لا تعينيّاً) لعدم التّمكن من ذلك في سائر الأطراف (و القرى) و في سائر الأحوال (و الأزمنة) كما هو معلوم بأدنى تأمل (حيث لم نعتزّ على أن النّاس - بأنفسهم- قد عقدوا الجمعة نظراً لانعدام الشّرائط كالعدد أو الإمام أو القدرة أو... و بالتّالي حيث لم تتوجّب الصّلاة عليهم عينيّاً فترة الحضور فبطريق أولى سينهار وجوبها العينيّ فترة الغيبة تماماً إذ قد انهدم عمودها أي «شرطيّة الإمام»» [1]

نعم هو متوجّه على اشتراط الوجوب بذلك (حضوره) فمع فقدّه انتقل إلى الظّهر حينئذ.

على أن ظاهر المصنّف و غيره ممّن حكى هذه السّيرة إرادة كون التّعيين (بالخصوص) منهم عليهم السّلام على وجه عدم الجواز (و المشروعيّة) بدونه [2] كتعيين القضاة (فلو لم ينصبه الحاكم لاقتحم القاضي المحرّم إذ «عملية القضاء» قد حظّيت بولاية تلو المعصوم [3]) و لا إشكال حينئذ في دلالته على ذلك (التّعيين المحدّد).

و ربّما يؤيّدّه (تحريم الجمعة بلا تعيينه) تنزيل الشّهيد (الثّاني) في رسالته الإجماع (محمول) على الاشتراط حال الحضور (بحيث لو غاب كما توفّر شرطها فلا تجوز و لا تُشرّع إذن). [4].

فمن الغريب بعد ذلك (الإجماع) كلّهُ مناقشة الشّهيد و أتباعه في دلالة الفعل المزبور (أي السّيرة) بعد تسليمه (الإجماع) على الشرطيّة [5] (فإنّه حينما قد سلّم الشرطيّة ببركة الإجماع فكيف ناقش السّيرة العمليّة؟) و كأنّه قرّ من:

1. قبح إنكار كون فعلهم (المسلمين) يوجب التّعيين (الخاص).

2. (و لهذا قرّ) إلى ما هو أقبح منه (فناقش السّيرة العمليّة على التّعيين).

3. و أقبح منهما دعوى شرطيّته في حال الظّهور بحيث يسقط الفرض (التّعينيّ) ممّن لم يتمكّن منه و (دعوى) عدمها (شرطيّة المعصوم) في حال الغيبة، فتجب (حتّى) و إن لم يتمكّن (الشّخص) من الشرط، كما هو واضح (فلو أسقط وجوبها للعاجز زمن الحضور فكيف ستتوجّب بحقّ العاجز فترة الغيبة؟).

4. و أقيح من الجميع ما وقع منهم (بعض الفقهاء) من أن هذا التعيين منهم عليهم السلام إنما كان لرفع التنازع و التنافس و التخاصم (فلو لم تحدث مشكلة لما اشترط تحديد السلطان العادل) خصوصاً مع التوظيف لأهلها (أي حيث هناك أناس قد وظّفوا أنفسهم على التنازعات و التخاصمات فحينئذ سيتوجب التعيين لكي تنحل المعضلات)[6] و لنحو ذلك من المفاصد المترتبة على عدم التعيين.

Ø و لو تأملوا لوجدوا أن ذلك (درء المفاصد من عدم التعيين) دليل الشرطيّة؛ ضرورة أن هذا (التنصيب) و شبهه من أعظم ما يحتاج الناس فيه إلى الإمام، بل قد يخشى من الشك فيه (أي التشكيك في الإمام المعين) الشك في الإمام – و العياذ بالله –.»[7]

[1] جواهر الكلام (ط. الحديثة)، جلد: 6 صفحہ: 124، بيروت – لبنان، دار إحياء التراث العربي

[2] الخلاف ١: ٦٢٦.

[3] اتكالا إلى آيات 64 و 65 النساء قائله: «و ما أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَ لَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاؤُكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَ اسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّاباً رَحِيماً * فَلَا وَ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَ يُسَلِّمُوا تَسْلِيماً».

[4] صلاة الجمعة (رسائل الشهيد الثاني) ١: ١٧٤.

[5] صلاة الجمعة (رسائل الشهيد الثاني) ١: ١٩٧-١٩٨.

[6] و لكنّه تفسير خاطئ إذ المستهدف هو أنه لو وظّفنا و حدّدنا لأهل التنازع إماماً محدداً لاشتعلت النزاعات أكثر فأكثر لحرصهم على التصدي فدرءاً لهذه المعضلات سيُعين المعصوم أحداً.

[7] جواهر الكلام (ط. الحديثة)، جلد: ٦، صفحہ: ١٢٤ قم مؤسسه دائرة المعارف فقه اسلامی بر مذهب اهل بيت (عليهم السلام)